مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيــــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030(*)

الباحث/ عبد الفتاح بن صالح الشقيران
باحث دكتوراه بقسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة القصيم - السعودية
aaqq21@gmail.com

*) تاريخ تسليم البحث 13/6/2022 تاريخ قبوله للنشر 19/7/2022
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030

الباحث/ عبد الفتاح بن صالح الشقيران
باحث دكتوراه بقسم أصول التربية
كلية التربية - جامعة القصيم - السعودية

ملخص

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التخصصات النظرية في الجامعات السعودية، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجه التخصصات النظرية في الجامعات السعودية، وبناء سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ظل رؤية 2030. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستشرافي، وتحددت عينة الدراسة بأقدم ثلاث جامعات في المملكة وهي جامعة الملك سعود والجامعة الإسلامية وجامعة الملك عبد العزيز. وقدمت الدراسة ثلاثة سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ظل رؤية 2030 هي: السيناريو الممكن والسيناريو المحتمل والسيناريو المعياري، كما أوصت الدراسة بالعمل على المواءمة بين السيناريوهات الثلاثة لا سيما الأول والثاني منها؛ بحيث يتم العمل على تطوير الجامعات السعودية والاستفادة من برامجها الاكاديمية النظرية من خلال المقترحات الواردة في السيناريو الأول، مع تقديم وإدخال برامج أكاديمية جديدة تتناسب مع ما ورد في السيناريو الثاني، مع العمل على تلافي السلبيات التي تعاني منها التخصصات النظرية في الوقت الحالي، ومعالجة التحديات وتحقيق رؤية المملكة 2030.

الكلمات المفتاحية: سيناريوهات محتملة – التخصصات النظرية – الجامعات السعودية – رؤية 2030، الدراسات المستقبلية.

Possible Scenarios for Theoretical Specializations in Saudi Universities in the Light of 'Vision 2030'

Abdulfatah Saleh Alsheqairan
PH-D Researcher at the Department of Fundamentals of Education
College of Education, Qassim University, Saudi Arabia

Abstract

The current study aims to explore the reality of theoretical specializations in Saudi universities and to investigate the most important challenges facing theoretical specializations in Saudi universities. Moreover, the study aims to build in possible scenarios for theoretical specializations in Saudi universities under the vision of 2030. To achieve these goals, the researcher has used the descriptive, analytical, and deductive approach. The study sample includes three oldest universities in Saudi Arabia: King Saud University, the Islamic University, and King Abdulaziz University.

The study presented three possible scenarios for theoretical specializations in Saudi universities under Vision 2030: the possible scenario, the likely scenario, and the standard scenario. The study has recommended the amalgamation of these scenarios especially the first and the second in which the Saudi universities are developed. Moreover, to get benefit of the suggested recommendation mentioned in the first scenario. This study introduces new academic programmes that are appropriate with what has been stated in the second scenario, so that the flaws of the theoretical specializations must be avoided. Moreover, to face the challenges and implementing the Kingdom's vision 2030.

Keywords: Possible Scenarios, Theoretical Disciplines, Saudi Universities, Vision 2030, Future Studies.

مقدمة:

تهتم الدول المتقدمة بتدريس عدد كبير ومتنوع من التخصصات العلمية والنظرية إضافة إلى البحث في هذه التخصصات من خلال مؤسساتها التعليمية، في ضوء احتياجاتها ومتطلباتها المجتمعية، وترتكز جودة النظم التعليمية بقدرتها على تحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والنظرية، ويرتبط هذا التوازن بواقع الاحتياجات المحلية والعالمية.

ولما كانت مخرجات النظم التعليمية تتطلب الوقت للإعداد حيث يقضي الفرد في دراسته عدداً كبيراً من السنوات بداية من التحاقه بالدراسة وحتى التخرج؛ فإن الدول التي ترغب في تحقيق هذا التوازن تعمل على التخطيط للمستقبل؛ من خلال تحديد الاحتياجات المستقبلية ومن ثم توجيه الطلاب نحو دراسة هذه التخصصات.

وبناء على ذلك ينبغي الاهتمام في تطوير التعليم ومناهجه، وتجديد برامجه وأساليبه، وتقديم وسائل تتيح الربط والتنسيق بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، وتحسين جودة المخرجات بما يتلاءم مع التطورات العالمية والتحديات المستقبلية من أجل أن يؤدي التعليم دوره في تنمية المجتمع، ويحقق ما تطمح إليه خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Tri & Hoang & Dung, 2021)، ويعتبر قطاع التعليم أحد أبرز الأولويات التي تعطيها المملكة العربية السعودية الكثير من الاهتمام، حيث يمثل التعليم محور التطور في مهارات وقدرات وأفكار الشباب السعودي، فرؤية المملكة جاءت بخطة تركز على تطوير مجموعة متكاملة من البرامج وذلك لتطوير البيئة التعليمية المناسبة للخطط الخاصة بالتنمية، والتي يأتي في مقدمتها التحديث الكامل للمناهج وتحسين البيئة المدرسية وتحسين أداء المعلمين، وذلك للتحفيز على الإبداع والتطوير والتركيز على تطوير الطرق الخاصة بالتدريس، وكذلك توفير جميع الإمكانيات اللازمة للمعلمين، كما تسعى المملكة إلى إحداث تحول وطني في الاقتصاد الخاص بها بما يسهم في تحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى اقتصاد قائم على المهارة والعقول والاعتماد على مصادر موثوق منها وبرامج ومشاريع تعزز الفرص الاستثمارية الخاصة بالدولة والتي تولد المزيد من الفرص الوظيفية (اليامي، 2018م).

وهذا ينسجم مع التوجهات العالمية حيث تهتم العديد من البلدان بتحقيق التوازن بين سوق العمل والتخصصات التي يتم تدريسها في مؤسسات التعليم؛ حيث أشارت دراسة (Nakhleh & Hanini, 2022) التي بحثت مستوى ملاءمة كفاءات خريجي الجامعات لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر أصحاب العمل أن متغير التخصص من المتغيرات ذات التأثير الدال إحصائياً في تحديد مستوى ملاءمة كفاءات خريجي الجامعات لاحتياجات سوق العمل.

ويشهد سوق العمل في المملكة تغيرات هائلة، حيث تبنت الدولة سياسة سعودة الوظائف بما يضمن توفير أكبر قدر ممكن من فرص العمل للمواطنين، وبالرغم من ذلك إلا أن معدلات البطالة مازالت في ارتفاع، ويرجع ذلك إلى الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة والمؤهلة وبشـــكل خاص في القطاع الخاص، حيث إن التعليم العالي يركز على تخصصات معينة منها العلوم الاجتماعية والإنسانية والدراسات الإسلامية بالمقارنة بضعف توافر تخصصات أخرى (الملثم، والبصري، 2016م).

مشكلة الدراسة

تهتم المملكة بتصـنيف التخصـصـات العلمية وربطها بخطط التنمية؛ ومع ذلك فالتخصـصـات التي يلتحق بهـا الطلاب في مرحلـة التعليم العـالي لا تتفق مع متطلبـات التنميـة حيـث يتم التركيز على التخصصات النظرية؛ بينما التخصصات العلمية تعتبر مؤشراً للتوافق ما بين مؤسسات التعليم العالي وبين سـوق العمل إلا أن أغلب الطلاب يلتحقون بمجال العلوم الاجتماعية والإنسـانية فترتفع نسـبة الالتحاق بهذه التخصـصـات في المملكة إلى(75) %، كما أن مشـكلة التعليم العالي لا تكمن في وجود مثل هذه التخصصات فقط ولكن نوعيتها أيضاً منخفضة من حيث الكفاءة والانتاجية المعرفية (العتيبي،2010م).

وتشير دراسة دمنهوري (2013م) إلى أن هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات ســـوق العمل الســـعودي، ومن أهمها: زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وضعف تطوير المناهج التعليمية، وضعف الخبرة العملية لخريجي الجامعة، وعدم إجادة خريجي الجامعة للغة الإنجليزية.

ووفقاً لدراســة الملثم والبصــري (2016م) فإن التعليم العالي في المملكة يتيح فرصــة كبيرة لدراســة التخصــصــات النظرية بالمقارنة مع التخصــصــات الأخرى العلمية، وبالتالي قد يخدم برنامج الســعودة في توظيف الخريجين من التخصــصــات النظرية، كما بينت نتائج الدراســة ارتفاع نســب توظيف الوافدين والأجانب في التخصصات العلمية وارتفاع نسبة الخريجات بالمقارنة مع الخرجين وعدم مواكبة سوق العمل في ظل الزيادة المطردة من أعداد الخريجين، وعدم ملاءمة الدراســـة للتطبيق العملي للوظيفة وكذلك عدم ملائمتها للتخصص، وأكدت الدراسة على ضرورة توفير المزيد من الفرص لدراسة التخصصات العلمية المطلوبة في سوق العمل، وتكثيف مجموعة من البرامج التطبيقية في مؤسسات التعليم العالي لتتواكب مع احتياجات سوق العمل.

وتشير دراسة الورثان (2019م) إلى أن نسب التوظيف بالمقارنة مع أعداد الخريجين منخفضة حيث بلغ عدد الخريجين في كليات التربية بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن في التخصصات (تربية خاصة، علم النفس، اللغة العربية) لعام (1437/ 1438هـــ) بلغ (728) وعدد الذين حصلوا على وظائف (65) وظيفة بنسبة مئوية (19.07%) وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بعدد الخريجين.

وتسعى المملكة من خلال رؤيتها 2030 لتحقيق مجموعة من المستهدفات تتمثل في السعي إلى سد الفجوة ما بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل، وكذلك توجيه الطلاب للخيارات المهنية والوظيفية الملائمة، وإعادة التأهيل ومرونة التنقل بين المسارات التعليمية، إضافة إلى السعي لدخول خمس جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل (200) جامعة دولية على مستوى العالم (رؤية المملكة 2030).

وقد ظهرت بوادر تحقيق هذه المستهدفات من خلال تحقيق المملكة تقدماً في المؤشر العام لتصنيف (QS) للجامعات على المستوى العالمي، وذلك بتحقيق (14) جامعة سعودية في عام 2022م بدلاً من (9) جامعات عام2019م (وزارة التعليم).

وانطلاقاً من اهتمام وزارة التعليم بالعمل مع ما يتوافق مع رؤية المملكة فقد قامت بتصنيف التخصصات العلمية؛ حيث تم إعداد التصنيف السعودي الموحد للتخصصات العلمية بناء على الحاجة الضرورية في تنسيق وتبويب الإحصاءات التعليمية، وربطها مع إحصاءات القوى العاملة، وكذلك التوظيف والاحصاءات الاقتصادية والسكانية في المملكة؛ حتى تسهل المقارنة بين مؤشرات التنمية في المملكة مع غيرها من الدول الأخرى، بالإضافة إلى تطوير الأنظمة الخاصة بالتخطيط التعليمي والقوى العاملة والتوظيف في المملكة، وقد روعي عند إعداد هذا التصنيف أن يكون متفق مع البرامج والمستويات والمجالات التعليمية وتخصصاتها وفقاً للتصنيف الدولي للتعليم (وزارة التعليم، 2020م).

وبناء على ما سبق جاءت هذه الدراسة لاستشراف مستقبل التخصصات النظرية في التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030م؛ من خلال السيناريو الذي يعتبر أحد أساليب دراسة المستقبل، ويستدعي ذلك دراسة واقع التخصصات النظرية في الجامعات، والتحديات التي تواجه هذه التخصصات، ومن ثم بناء سيناريوهات مستقبلية محتملة.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما واقع التخصصات النظرية في الجامعات السعودية؟

2- ما أبرز التحديات التي تواجه التخصصات النظرية في الجامعات السعودية؟

3- ما السيناريوهات المتوقعة للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ظل رؤية 2030؟

أهداف الدراسة

سعت الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الوقوف على واقع التخصصات النظرية في الجامعات السعودية.

2- الكشف عن أبرز التحديات التي تواجه التخصصات النظرية في الجامعات السعودية.

3- بناء سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ظل رؤية 2030.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في جانبين هما:

الأهمية النظرية

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة الحالية فيما يلي:

1- تسلط الضوء على أهمية تحقيق التوازن في التخصصات التي يتم تدريسها وبحثها في الجامعات السعودية بما يحقق توقعات المجتمع ويرتبط بخططه التنموية ورؤيته المستقبلية.

2- تنطلق من نتائج الدراسات السابقة التي أكدت على وجود فجوة بين الواقع والمتوقع حول التخصصات النظرية التي تدرس في الجامعات مما يؤكد على أهمية بحث هذا الموضوع.

3- تؤكد على رؤية المملكة العربية السعودية في دراسة الاحتياجات المجتمعية واحتياجات سوق العمل من التخصصات النظرية في التعليم في ظل أهداف رؤية 2030.

الأهمية التطبيقية

تتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة الحالية فيما يلي:

1- قد تسهم في تحسين واقع التخصصات النظرية في الجامعات السعودية وتطويره.

2- تقديم سيناريوهات محتملة يمكن أن تسهم في استشراف المستقبل حول التخصصات النظرية في الجامعات السعودية في عام 2030م.

حدود الدراسة

تقتصر الدراسة الحالية على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: تقتصر على بناء سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030، والكشف عن واقع التخصصات النظرية وتحدياته في الجامعات السعودية.

الحدود الزمانية: تمتد من زمن إجراء الدراسة 2022م إلى عام 2030م.

الحدود المكانية: تقتصر على أقدم الجامعات التي تقدم التخصصات النظرية في المملكة العربية السعودية وهي: جامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز.

مصطلحات الدراسة

السيناريوهات: يعُرف السيناريو بأنه "وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من الوضع الابتدائي المفترض" (عبد الحي،2007م، ص 20)، أما التعريف الإجرائي له في الدراسة الحالية فهو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه لمستقبل التخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030.

التخصصات النظرية: تعرف الدراسة الحالية التخصصات النظرية بأنها كافة التخصصات ذات الطبيعة النظرية والتي تركز على أحد فروع الآداب أو اللغات أو الفنون التي يتم تدريسها في مؤسسات التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

الدراسات السابقة: من خلال البحث في قواعد البيانات اتضح وجود دراسات عديدة قدمت رؤية لتطوير التعليم عموماً، وقلة في الدراسات التي تركز على تقديم سيناريوهات للتخصصات النظرية في التعليم الجامعي، ولذا فقد تمت الاستفادة من تلك الدراسات التي تناولت تطوير التعليم، وتم ترتيبها من الأحدث إلى الأقدم؛ وهي كالتالي:

دراسة المطيري والسالم (2021م) التي هدفت إلى التعرف على الرؤى المستقبلية لتطوير التعليم العام بالمملكة العربية السعودية في ضوء تطلعات رؤية المملكة 2030، والوقوف على واقعه، والكشف عن أبرز التحديات التي تواجهه، ومحاولة الوصول إلى سيناريوهات محتملة في ضوء تطلعات الرؤية وبما يتماشى مع الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع السعودي، واعتمدت على المنهج الوصفي والمنهج الاستشرافي، وتوصلت إلى ثلاثة سيناريوهات محتملة للتعليم العام بالمملكة العربية السعودية؛ تشمل السيناريو المرجعي الذي يمثل امتداداً للاتجاهات العامة الراهنة، والسيناريو الإصلاحي الذي يحدث فيه بعض التحسين الجزئي، والسيناريو الابتكاري الذي يعتمد على تغيير جذري أو نقلة نوعية للوضع الراهن.

دراسة الخليوي (2020م) التي هدفت إلى تقديم تصور مقترح لتحقيق المواءمة بين مخرجات كليات المجتمع واحتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية، وكان من أبرز النتائج أن هناك موافقة بدرجة مرتفعة على وجود توازن بين المقررات النظرية والتطبيقية وأن البرامج في كلية المجتمع بحفر الباطن جاءت لتلبي احتياجات سوق العمل المتجددة.

دراسة الورثان (2019م) التي هدفت إلى معرفة واقع مخرجات التعليم الجامعي مع متطلبات سوق العمل السعودي، بالتطبيق على الخريجين في كليات التربية في تخصصات التربية الخاصة، وعلم النفس، واللغة العربية، وأعداد الذين حصلوا على وظائف، وتوصلت إلى أن نسب التوظيف بالمقارنة مع أعداد الخريجين ضعيفة.

دراسة اليامي (2018م) التي هدفت إلى إعداد استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 من أجل تطوير المنظومة التربوية بجميع مكوناتها، وتوصلت إلى العديد من الاستراتيجيات والسياسات ذات العلاقة بمستقبل التعليم بالمملكة، كما قدمت آلية لتنفيذ وتطبيق الرؤية بطريقة عملية لتحقيق الأهداف المصممة لأجلها.

دراسة الملثم والبصري (2016م) التي هدفت إلى بحث وتحليل النسب الخاصة بالخريجين من التخصصات المختلفة في التعليم العالي ما بين عام 1420 وحتى عام 1434هـ، والتنبؤ بأعداد الخريجين من تخصصات التعليم العالي ما بين عام 1436هـ وحتى عام 1440هـ، ومن أبرز نتائج الدراسة ارتفاع نسب توظيف الوافدين والأجانب في التخصصات العلمية، وارتفاع نسبة الخريجات بالمقارنة مع الخرجين، والضعف في مواكبة سوق العمل في ظل الزيادة المطردة من أعداد الخريجين، وضعف ملاءمة الدراسة للتطبيق العملي للوظيفة، وكذلك ضعف ملاءمتها للتخصص.

دراسة دمنهوري (2013م) التي تهدف إلى قياس اتجاهات الأكاديميين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص نحو الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودي والمهارات التي يجب أن تكسبها الجامعة لخريجها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل السعودي، وقد توصلت إلى أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة هي زيادة أعداد الملتحقين بالتعليم العالي وعدم كفاءة الإرشاد الأكاديمي في توجيه المقبولين للتخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وعدم تطوير المناهج التعليمية.

دراسة العتيبي (2010م) التي هدفت إلى وصف وتحليل وتشخيص مشكلة عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي بالمملكة واحتياجات سوق العمل، كما هدفت إلى التعرف على متطلبات قطاع الأعمال من مؤسسات التعليم العالي، وتوصلت إلى أن هناك ضعفاً نسبياً في مخرجات التعليم العالي من التخصصات العلمية بالمقارنة مع التخصصات النظرية.

التعليق على الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة يتبين أنها ركزت على مواءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل كما في دراسة الخليوي (2020م)، ودراسة الورثان (2019م)، ودراسة الملثم والبصري (2016م)، ودراسة دمنهوري (2013م)، ودراسة العتيبي (2010م)، أو قدمت رؤية لتطوير التعليم عموماً في ظل رؤية 2030م كما في دراسة المطيري والسالم (2021م) ودراسة اليامي (2018م)، وبهذا يتبين أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بمحاولتها الوقوف على واقع التخصصات النظرية في الجامعات وأبرز التحديات التي تواجهها، مع تركيزها على بناء وتقديم سيناريوهات مستقبلية لها في ضوء رؤية المملكة 2030.

الإطار النظري:

أهداف التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية

يســـعى التعليم الجامعي في المملكة لتحقيق أهداف التعليم العالي والوفاء باحتياجات المجتمع في كافة المجالات الدينية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالجامعات تتبوأ مكانة عالية في سياسة المملكة؛ حيث ورد في المادة الأولى من نظام مجلس التعليم العالي والجامعات بالمملكة العربية الســـعودية أن الجامعات هي مؤســسـات علمية وثقافية تعمل على هدى الشـريعة الإسـلامية، وتقوم بتنفيذ السـياسـة التعليمية بتوفير التعليم الجامعي والدراسات العليا والنهوض بالبحث العلمي والقيام بالتأليف والترجمة والنشر وخدمة المجتمع في نطاق اختصاصها (هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، 1415هـ، ص11).

كما تشـير وثيقة سـياسـة التعليم (وزارة التربية والتعليم، 1416هـ، ص12) بأن التعليم العالي هو مرحلة التخصـص العملي في كافة أنواعه ومسـتوياته، لرعاية الكفاءات وتنمية مواهبهم، من أجل سـد حاجات المجتمع المختلفة في حاضـره ومسـتقبله بما يسـاير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغايتها النبيلة، كما بينت أن التعليم العالي في المملكة يسعى لتحقيق الأهداف التالية:

1- تنمية عقيدة الولاء لله ومتابعة السير في تزويد الطالب بالثقافة الإسلامية التي تشعره بمسؤولياته أمام الله عن أمة الإسلام، لتكون إمكانياته العلمية والعملية نافعة مثمرة.

2- إعداد مواطنين أكفاء مؤهلين علميا وفكرياً تأهيلاً عالياً، لأداء واجبهم في خدمة بلادهم والنهوض بأمتهم، في ضوء العقيدة السليمة، ومبادئ الإسلام السديدة.

3- إتاحة الفرصة أمام النابغين للدراسات العليا في التخصصات العلمية المختلفة.

4- القيام بدور إيجابي في ميدان البحث العلمي، الذي يسـهم في مجال التقدم العالمي، في الآداب والعلوم والمخترعات، وإيجاد الحلول السليمة الملائمة لمتطلبات الحياة المتطورة واتجاهاتها التقنية (التكنولوجية).

5- النهوض بحركة التأليف والإنتاج العلمي بما يطوع العلوم لخدمة الفكرة الإســـلامية، ويمكن البلاد من دورها القيادي لبناء الحضـارة الإنسـانية على مبادئها الأصـيلة، التي تقود البشـرية إلى البر والرشـاد، وتجنبها الانحرافات المادية والإلحادية.

6- ترجمة العلوم وفنون المعرفة النافعة إلى لغة القرآن، وتنمية ثروة اللغة العربية من (المصطلحات)، بما يسد حاجة التعريب، ويجعل المعرفة في متناول أكبر عدد من المواطنين.

7- القيام بالخدمات التدريبية والدراسات التجديدية، التي تنقل إلى الخريجين الذين هم في مجال العمل، ما ينبغي أن يطلعوا عليه مما جد بعد تخرجهم.

التعليم في رؤية المملكة 2030

جاءت رؤية المملكة 2030 متطلباً متواكباً مع المتغيرات المتسارعة في العالم والتطورات الهائلة التي تستلزم التحديث والتجديد، مع حفاظها على ثوابتها الدينية والثقافية والاجتماعية؛ تمثّل ذلك ببنائها على مرتكزات ثلاث هي؛ العمق العربي والإسلامي، والقوة الاستثمارية، وأهمية الموقع الجغرافي؛ وتنطلق هذه المرتكزات من المحور الأول لها وهو (المجتمع الحيوي) الذي يعد أساساً لتحقيق هذه الرؤية، ومن ثم كان لا بد من الانطلاق من احتياجات هذا المجتمع ومنها الاحتياجات التعليمية، إضافة إلى المحورين الآخرين وهما (الاقتصاد المزدهر والوطن الطموح)، فتضمنت مجموعة من الأهداف تتمثل في السعي إلى سد الفجوة ما بين مخرجات التعليم وبين متطلبات سوق العمل، وكذلك توجيه الطلاب للخيارات المهنية والوظيفية الملائمة، وإعادة التأهيل ومرونة التنقل بين المسارات التعليمية، إضافة إلى السعي لدخول (5) جامعات سعودية على الأقل من بين أفضل (200) جامعة دولية على مستوى العالم، وأن يحقق الطلاب نتائج متقدمة في الاختبارات الدولية بالمقارنة مع متوسط النتائج الدولية، والحصول على تصنيف مرتفع في المؤشرات العالمية الخاصة بالتحصيل العلمي، من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد الطلاب بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل، وتكافؤ الفرص في التعليم وفق خيارات متنوعة، والتركيز على مراحل التعليم المبكر، وتأهيل المعلمين والقيادات التربوية وتطوير المناهج الدراسية، وتعزيز الجهود في مواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، وتعزيز فرص الابتعاث في المجالات والتخصصات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة (رؤية المملكة 2030، ص40). وبهذا يتبين أن المرحلة القادمة بحاجة إلى إحداث نقلة نوعية في التعليم من خلال العمل على تأهيل الكوادر الوطنية في تخصصات نوعية تخدم مستهدفات الرؤية، وتسهم في إيقاف الهدر التربوي في المجالات التي اتضح ضعف ملاءمتها لسوق العمل.

منهج الدراسة

استخدمت: المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك للإجابة عن السؤال الأول والثاني من أسئلة الدراسة، كما استخدمت المنهج الاستشرافي وذلك لإعداد نظرة مستقبلية مبنية على السيناريو؛ من أجل الإجابة عن السؤال الثالث، وستقدم ثلاث سيناريوهات؛ التي أشار إليها عبدالحي (2007م) وهي: السيناريو الممكن الذي يمثل امتداداً للاتجاهات العامة الراهنة، والسيناريو المحتمل الذي يحدث فيه بعض التحسين الجزئي، والسيناريو المعياري الذي يعتمد على تغيير جذري أو نقلة نوعية للوضع الراهن.

إجراءات الدراسة

1- للإجابة عن السؤال الأول تم اتباع الإجراءات الآتية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ من خلال تحليل محتوى المواقع الإلكترونية للجامعات عينة الدراسة (جامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز) واستقصاء الكليات النظرية التابعة لكل جامعة.

2- للإجابة عن السؤال الثاني تم اتباع الإجراءات الآتية: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ للبحث عن أبرز التحديات التي تواجه التخصصات النظرية في التعليم الجامعي من خلال بعض الدراسات العلمية الحديثة.

3- للإجابة عن السؤال الثالث تم اتباع الإجراءات الآتية: استخدمت الدراسة المنهج الاستشرافي لبناء سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية بناءً على الواقع والتحديات ووفق أهداف التعليم ورؤية المملكة 2030.

الإجابة عن أسئلة الدراسة

السؤال الأول: ما واقع التخصصات النظرية في الجامعات السعودية؟

يعتبر التعليم الجامعي من أكثر الأنظمة المجتمعية تأثيراً في حركة التنمية حيث يمثل المصدر الرئيس في إعداد القوى البشرية التي يتطلبها أي مجتمع من المجتمعات لتنفيذ خطط التنمية من خلاله.

وفي المملكة العربية السعودية شهد عام 1377هـ ميلاد أول جامعة سعودية عندما أنشئت جامعة الملك سعود والتي تعد أول جامعة خليجية بالمنطقة، ثم تلتها الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة عام 1381هـ-1382هـ ثم جامعة الملك عبد العزيز عام 1391هـ-1392هـ وتوالت بعدها الجامعات حيث ازدادت اعداد الجامعات خلال الفترة من عام 1426هـ – 1435هـ بنسبة بلغت 96% حتى وصل عدد الجامعات الحكومية إلى 28 جامعة، كما ارتفع العدد الإجمالي للطلبة المستجدين ذكوراً وإناثاً من (273854) سنة 1430هـ إلى(443179) سنة 1434هـ بنسبة نمو بلغت (62.4%) (الرويلي، 2014م).

وتتنوع التخصصات في الجامعات السعودية بين النظرية والعلمية؛ إلا أن التطور التكنولوجي الهائل والثورة الصناعية الرابعة فرضت التوجه نحو تخصصات ترتبط بسوق العمل الجديد، إضافة إلى أن السعي لتحقيق مستهدفات رؤية 2030 يتطلب مواكبة التطورات العالمية من خلال طرق عديدة منها معرفة الواقع ومراجعته وتحديثه، وبما أن الدراسة الحالية تهدف لتقديم سيناريوهات محتملة للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية، فمن المهم الوقوف على واقع التخصصات النظرية في الجامعات، متمثلة في أقدم ثلاث جامعات سعودية، وهي: جامعة الملك سعود، والجامعة الإسلامية، وجامعة الملك عبد العزيز.

أولاً: جامعة الملك سعود:

تعد جامعة الملك سعود أول مؤسسة للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية فقد أنشئت عام 1377هـ الموافق 1957م (الحقيل، 2003م، ص46)، وقد نمت تدريجياً لتشمل المجالات الصحية والعلمية والإنسانية، وأصبح لها سمعة أكاديمية متميزة، **و**تقدم جامعة الملك سعود العديد من البرامج الاكاديمية وفيها العديد من الكليات العلمية وكليات المجتمع والكليات الإنسانية والكليات الصحية، وسيتم عرض الكليات الإنسانية كونها تقدم التخصصات النظرية في جامعة الملك سعود وهي: (جامعة الملك سعود، الموقع الإلكتروني).

كلية الآداب: تعد كلية الآداب أول كلية أنشئت في جامعة الملك سعود منذ أكثر من خمسة عقود، وتحوي سبعة أقسام أكاديمية هي: قسم اللغة العربية وآدابها، وقسم اللغة الانجليزية وآدابها، وقسم التاريخ، وقسم الجغرافيا، وقسم الإعلام، وقسم الدراسات الاجتماعية، وقسم علوم المكتبات والمعلومات.

كلية اللغات والترجمة: تأسست كلية اللغات والترجمة كفرع لكلية الآداب في عام 1397هـ -1977م تحت مسمى "مركز اللغات الأوروبية والترجمة"، ثم تحول هذا المركز إلى "معهد اللغات والترجمة" بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (153) بتاريخ عام 1411هـ - 1990م. ولكن هذا المسمى الجديد لم يلبث طويلاً، إذ تم تحويله إلى كلية مستقلة تحمل اسم "كلية اللغات والترجمة".

معهد اللغويات العربية: تم إنشاء معهد اللغويات العربية في عهد الملك فيصل رحمه الله بموجب المرسوم الملكي الكريم الصادر بتاريخ 1394/6/25هـ؛ ليحقق أهدافاً نبيلة على رأسها نشر اللغة العربية وتعليمها لغير العرب.

كلية التربية: أُنشئت كلية التربية بمقتضى اتفاقية وقعتها وزارة التعليم (وزارة المعارف سابقاً) مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد قامت الوزارة بتنفيذ هذا المشروع بالاشتراك مع المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، وبذلك بدأت الكلية عملها في العام الدراسي 1387/1386هـ (1967/66م).

كلية السياحة والآثار: أنشئت الكلية بناء على الأمر السامي الكريم رقم 10336/م وتاريخ 1426/8/22هـ. المعطوف على قرار مجلس التعليم العالي رقم (7/38/1426)، وتاريخ 1426/5/26هـ، وقد أنشئت الكلية في جامعة الملك سعود استجابة لحاجات الوطن في إعداد كوادر مؤهلة للعمل في مجال السياحة والتراث، والإسهام في إجراء الدراسات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بتخصصات الكلية والاحتياجات البشرية والتنموية في المملكة العربية السعودية.

كلية الحقوق والعلوم السياسية: تأسست كلية الحقوق والعلوم السياسية عام 1427هـ بموجب قرار مجلس التعليم العالي القاضي بتقسيم كلية العلوم الإدارية إلى كليتين، إحداهما تسمى كلية الحقوق والعلوم

السياسية. وعلى الرغم من أن كلية الحقوق والعلوم السياسية تعد من الكليات حديثة النشأة، إلا أن قسم العلوم السياسية، وقسم القانون، يعتبران من أعرق الأقسام الأكاديمية في الجامعة.

كلية علوم الرياضة والنشاط البدني: وتعد كلية علوم الرياضة والنشاط البدني بجامعة الملك سعود أحد مؤسسات التنوع العلمي بفضل وجود مختلف التخصصات الفرعية ونظام تربوي شامل يقود إلى الحصول على درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه.

ثانياً: الجامعة الإسلامية

أنشئت في عام 1381هـ الموافق 1961م في المدينة المنورة (الحقيل، 2003م، ص47)، وتتعدد التخصصات النظرية التي تدرسها الجامعة الإسلامية؛ وهي: (الجامعة الإسلامية، الموقع الإلكتروني).

الآداب: وتتمثل في الصحافة، والإعلام، والتاريخ، والجغرافيا، والخدمة الاجتماعية، واللغة الإنجليزية، ونظم المعلومات الجغرافية، واللغة العربية.

أصول الدين: والتي تشمل علوم القرآن، والتفسير، والحديث الشريف وعلومه، والدراسات الإسلامية، والعقيدة.

التربية: وهي تشمل على عدد كبير من التخصصات التربوية المتنوعة والتي منها: تربية تخصص اللغة العربية وأساليب تدريسها، وكذلك اللغة الإنجليزية وطرق تدريسها، والفيزياء، والكيمياء، والأحياء، والرياضات، والحاسوب، والتاريخ، والجغرافيا، وطرق تدريسها، وكذلك الصحة النفسية والمجتمعية، والتأهيل التربوي والإرشاد النفسي، وأيضاً التربية تخصص العلوم والتكنولوجيا، وتخصص تعليم اللغة الإنجليزية، وكذلك تعليم الرياضيات، والعلوم، والتربية الإسلامية، والإرشاد النفسي والتوجيه التربوي، وعلم النفس.

الشريعة والقانون: والتي تتمثل في الشريعة الإسلامية، والشريعة والقانون، والفقه المقارن، والقانون العام.

ومن التخصصات النظرية المتاحة بالجامعة الإسلامية ضمن برامج الدراسات العليا: برنامج الاقتصاد الإسلامي، وبرنامج المهارات اللغوية، وبرنامج التوجيه والإرشاد، وبرنامج الدعوة والثقافة الإسلامية، وبرنامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

ثالثاً: جامعة الملك عبد العزيز

أنشئت عام 1387هـ الموافق 1967م كجامعة أهلية، وفي عام 1391هـ الموافق 1971م صدر قرار مجلس الوزراء بضم الجامعة إلى الدولة واعتبارها مؤسسة تعليمية عامة للتعليم العالي (الحقيل، 2003م، ص47)، وتقدم جامعة الملك عبد العزيز في كليات الجامعة تخصصات مختلفة، وتوفر برامج تعليمية متنوعة في جميع كليات الجامعة، وتتمثل التخصصات النظرية بالتالي: (جامعة الملك عبد العزيز، الموقع الإلكتروني).

الآداب والعلوم الإنسانية: تضم جامعة الملك عبد العزيز في كلية الآداب والعلوم الإنسانية تخصصات عدة وهي: اللغات الأوروبية وآدابها، والتاريخ والجغرافيا، وعلم المعلومات، وعلم الاجتماع، والخدمة الاجتماعية، والإعلام، واللغة العربية، والدراسات الإسلامية، علم النفس.

التربية: تتضمن التخصصات والرامج الموجودة في كلية التربية في جامعة الملك عبد العزيز ما يأتي: التربية الخاصة، الدراسات الإسلامية، الدراسات القرآنية، اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، العلوم الاجتماعية، الرياضيات، العلوم، الحاسب الآلي، التربية الفنية، التربية البدنية، الإعداد التربوي، وتخصص تعليم الحاسوب، وتعليم الإنجليزية دبلوم.

ومن خلال الوقوف على واقع التخصصات النظرية في هذه الجامعات يتبين أن هناك كماً من التخصصات النظرية التي تكتظ بها الجامعات السعودية، التي كان لبعضها احتياج في فترة زمنية معينة؛ ولكن مع المتغيرات العالمية والثورة الصناعية الرابعة أصبح من الضروري تحديثها والتجديد فيها وفقاً لمتطلبات رؤية المملكة 2030، وهذا يستدعي الكشف عن أهم التحديات التي تواجها وهذا ما سيتبين من خلال الإجابة عن السؤال الثاني.

السؤال الثاني: ما التحديات التي تواجه التخصصات النظرية في الجامعات السعودية؟

يواجه التعليم الجامعي تغيرات سريعة ومتلاحقة في شتى الاتجاهات، وتشكل هذه التغيرات تحديات ذات تأثير بالغ على التخصصات التي تعتمدها الجامعات في برامجها الأكاديمية سواء في مرحلة البكالوريوس أو الدراسات العليا.

وقد أشارت دراسات عديدة لهذه التحديات التي تواجه التخصصات النظرية في الجامعات، يمكن عرضها فيما يأتي:

- التغيرات والتطورات العلمية السريعة التي تستوجب إعادة النظر في البرامج والمقررات الدراسية وتطوير المناهج في التخصصات النظرية بما يتناسب مع المستحدثات العلمية المعاصرة.
- انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية ويتمثل ذلك في تخرج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل، مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.
- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي والتأهيل التخصصي، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية (زقاوة، 2017م، ص161).
- التغيرات التكنولوجية التي تحمل معها عمليات ديناميكية تنطوي على إلغاء وظائف وإنشاء أخرى في الوقت نفسه، وتحويل الوظائف الموجودة، وبالتالي تعريض عدد كبير من الوظائف للخطر بما فيها مهنة

المعلم الذي قد يحل محله التعلم الرقمي. كما ينعكس التطور التكنولوجي بإيجاد معارف جديدة وتغيير في مكان العمل أو نموذج الأعمال بشكل عام (منظمة العمل الدولية، 2020م، ص4).

- ضعف جودة المناهج والاعتماد على طرق تدريس تقليدية وضعف مهارات التقويم لدى الطلاب.
- ضعف البيئة التعليمية المحفزة على الإبداع والابتكار لدى الطلاب لا سيما في التخصصات النظرية المتعلقة بالفنون والأدب (اليامي، 2018م، ص35).
- وجود نسبة كبيرة من المتخصصين في الدراسات النظرية والتربوية تشكل قرابة (85%) من الخريجين ولم يتم تأهيلهم لسوق العمل، مما أدى إلى نوع من البطالة النوعية لدى خريجي الجامعات؛ وهذا لا يعود إلى عيب في التخصصات بحد ذاتها بل في التطبيق والفهم الصحيح لها ومتابعة تطوراتها (إسماعيل، وجدعون، وغمراوي، 2009م، ص5).
- الإقبال الكبير على دراسة التخصصات النظرية بسبب ضعف المعدلات المطلوبة للالتحاق بها وقلة تكاليفها، الأمر الذي يسبب مشكلات أخرى وتحديات متعلقة بجودة التعليم المقدم فيها؛ مع كثرة أعداد الطلبة والاعتماد على المحاضرات فقط كطريقة تدريس تلائم الأعداد الكبيرة، وإغفال أو تنفيذ الجانب العملي بجودة أقل.
- الحاجة إلى نوعية جديدة من القوى العاملة والمدربة لمواجهة متطلبات سوق العمل؛ من مهارات تقنية وليس نظرية، وقدرة على اتخاذ القرار، والمرونة في الأداء، والقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.
- تحول العديد من الشركات والمؤسسات الكبرى لتصبح مركزاً للإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة خارج حدود الجامعة (الرويلي، 2017م، ص84).
- الثورة الصناعية الرابعة وتحدياتها تجاه التعليم العالي المتمثلة في مجال المعرفة، وفي مجال التعليم الرابع – وهو رؤية لمستقبل التعليم الذي يستغل إمكانات التقنيات الرقمية والبيانات الشخصية والفرص التي يقدمها هذا العالم لتعزيز التعلم مدى الحياة–، وفي مجال تحويل التعليم العالي لسوق عالمي، وفي مجال إعداد الخريجين لسوق العمل وفي مجال التعلم المتاح والتعلم مدى الحياة (العازمي، ويوسف، والرشيدي، 2021م، ص58).

وفي ظل تلك التحديات التي أشارت إليها الدراسات؛ ينبغي الإشارة إلى تحديات اجتماعية تتمثل في الصورة النمطية السلبية السائدة في المجتمع تجاه التخصصات النظرية؛ التي قد تكون بسبب ضعف قدرة هذه التخصصات على مواءمة سوق العمل.

السؤال الثالث: ما السيناريوهات المحتملة للتخصصات النظرية في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية 2030؟

يشهد الواقع تحولاً مستمراً لا يمكن فيه توظيف التخطيط الاستراتيجي بشكل أكثر فعالية ما لم يتم بالمقابل توظيف دراسة المستقبل واستكشاف سيناريوهاته، وبما أن الواقع يشهد تقلبات سريعة، والثورة التقنية لازالت تتطور؛ فالمستقبل مليء بالمفاجآت والباب مفتوح على مصراعيه للأحداث المتنوعة والمتسارعة، ولذا تقوم هذه الدراسة بتقديم رؤى مستقبلية للتخصصات النظرية في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030، من خلال أسلوب السيناريوهات انطلاقاً من الوضع الراهن؛ وهي:

السيناريو الأول: السيناريو الممكن:

ويتضمن إبقاء الوضع في التخصصات النظرية في الجامعات على ما هو عليه، مع العمل على تطوير آليات توضح أهمية هذه التخصصات وتربطها بسوق العمل، وتعمل على إدخال طرائق حديثة في تعلمها وتقنيات متطورة بحيث تتم الاستفادة منها من قبل الطلاب بشكل أكبر؛ مع تطوير مستمر للتقويم المتبع في هذه التخصصات بما يضمن التحسين المستمر لها مع وضع أسس دقيقة لإدخال جانب عملي عليها من أجل تحسين المخرجات وتحقيق الكفاءة ومشاركتها بتحقيق رؤية المملكة 2030.

متطلبات هذا السيناريو:

- رفع شروط القبول في أقسام التخصصات النظرية حتى يمكن تحسين ورفع مستوى كفاءة الخريجين.
- تقليص مخرجات الأقسام الأدبية كمقدمة لتقليص الالتحاق ببرامج العلوم الإنسانية أو النظرية أو الأدبية.
- ردم الفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي في البرامج الأكاديمية النظرية من خلال معرفة الاحتياجات المجتمعية من تلك البرامج وترجمتها إلى أنشطة تعليمية لها مردود اجتماعي ومعرفي واقتصادي.
- تحسين نظرة المجتمع إلى التخصصات النظرية التي لا تنفصل عن التخصصات العلمية التطبيقية، ولا يمكن للثانية ان تنجح بدون الأولى، فلا يمكن للطبيب مثلاً أن يتخرج قبل أن يدرس قواعد اللغة سواء العربية أو أية لغة اجنبية أخرى يدرس بها تخصصه.
- تضافر جهود المتخصصين وأفراد المجتمع والمسؤولين في الدولة، والعمل على شكل منظمات مجتمع مدني هدفها تطوير المجتمع وتأهيله لعصر ما بعد التقنية، وإشراك خريجي الأقسام النظرية في الجامعات للقيام بدورهم في تنمية المجتمع من خلال رصد التغيرات التي يشهدها المجتمع وتحليلها ودراسة تأثيراتها من جميع النواحي واستنباط حلول لها.

- اختيار أسلوب التعليم الإبداعي الذي يتجاوز الحفظ والتلقين ليكون للطالب دور محوري في التحليل والبحث واستنباط الحلول اعتماداً على المعلومات وتشجيعاً له في التفكير الحر والمستقل.
- إعادة النظر في عناصر الإعداد الأساسية من حيث توصيف المقررات الجامعية في التخصصات النظرية والكفايات المطلوب توفرها في الأستاذ الجامعي الذي يدرّس في هذه التخصصات وكذلك بيئة التعلم.
- العمل على ضبط جودة التعليم العالي عبر مؤسسات اعتماد عالمية.
- رفع جودة مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي بما يتلاءم مع التطورات واحتياجات المستقبل؛ بتطبيق معايير تقويم عالمية لقياس كفاءة المخرجات في التخصصات الأكاديمية النظرية.
- ضمان توفير التدريب المهني والتعليم الريادي ضمن التخصصات النظرية بما يسهم في تعزيز مهارات الخريجين، وربطهم بسوق العمل ضمن تخصصاتهم، ورفع كفاءتهم.

السيناريو الثاني: السيناريو المحتمل:

تقليص عدد من البرامج والتخصصات النظرية التي لا تتناسب مع سوق العمل، واستبدالها بتخصصات مطلوبة في ضوء رؤية المملكة 2030، ومن خلال تحليل الرؤية يتبين بأن أهم التخصصات المطلوبة هي ما كان مرتبطاً في المجالات الآتية: قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والتجزئة والمنشآت الصغيرة، إضافة إلى النقل وسلاسل الإمداد واللوجستيات، والتعدين والطاقة.

متطلبات هذا السيناريو:

أن تسارع الجامعات الحكومية والأهلية في تقليص التخصصات التي لا تتوافق مع مجالات الرؤية؛ مع العمل على افتتاح الكليات والأقسام المرتبطة بالمجالات التي تتوافق مع الرؤية، وفتح الفرص للابتعاث الخارجي في التخصصات المرتبطة بهذه المجالات؛ وقد أشار بكار (2020م) إلى أن أبرز التخصصات التابعة لهذه المجالات التي ترتبط بتحقيق رؤية 2030 هي:

- مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ أبرز التخصصات هي: علوم الحاسوب، والبرمجة، ونظم المعلومات، والهندسة الإلكترونية، والأمن السيبراني، وعلم الروبوتات وتخصصاته الحالية ومجالاته المستقبلية.
- قطاع التجزئة والمنشآت الصغيرة؛ أهم التخصصات هي: إدارة الأعمال، العلوم المالية والمصرفية، الاقتصاد، والتسويق، والقانون.
- قطاع النقل وسلاسل الإمداد واللوجستيات؛ أهم التخصصات الهندسة الصناعية، وإدارة اللوجستيات وسلاسل الإمداد، والنقل البحري.

- القطاع المالي؛ أهم التخصصات المطلوبة هي: العلوم المالية والمصرفية والاقتصاد، والتمويل والاستثمار والتأمين وإدارة المخاطر.
- مجال الطاقة المتجددة وقطاع التعدين؛ أهمها تخصصات قطاعات المعادن والتعدين.
- مجال الحدّ من التلوّث ومقاومة التصحّر وحماية الشواطئ؛ أبرز التخصصات المطلوبة ما يتصل بالبيئة والطبيعة، مثل الجغرافيا، والعلوم البيئية، والعلوم الزراعية، والأحياء، وعلم الحيوان؛ ستكون من التخصصات المرغوبة.

السيناريو الثالث: السيناريو المعياري:

إلغاء كل التخصصات النظرية ما عدا الفنون والأدب التي تشكل عنصراً مهماً في عملية التحول الوطني، حيث تسهم الفنون والآداب في الحفاظ على الهوية الوطنية، وتزيد من روابط الانتماء، كما تحافظ على التراث والثقافة التي تميّز هذا المجتمع عن غيره، وهذا أحد أسباب دعم رؤية المملكة 2030 لزيادة النشاط الثقافي ودعم المبدعين فيه؛ مما يؤكد أهمية تخصصات الأدب والفنون في الرؤية؛ حيث تسعى الرؤية إلى تطوير قطاع الثقافة في المملكة وتأسيس حاضنات للإبداع في مجالات الفنون المختلفة، والعناية بالفن والمسرح والسينما، والأنشطة الفنية والتشكيلية وتحويل الثقافة إلى عنصر رئيس للتواصل بين الناس ورافداً للاقتصاد، وتنمية وتعزيز الهوية الوطنية (رؤية المملكة 2030).

وبما أن المحور الأول في رؤية المملكة 2030 هو (المجتمع الحيوي) الذي يعد من أساسيات تحقيق الرؤية، كان من المهم العمل للحفاظ على هويته الوطنية، وتعزيز روابط الانتماء، والمحافظة على التراث والثقافة، والإبقاء على التخصصات التي تلبي تلك احتياجاته وتطويرها مع العمل على إنشاء ما ينهض به من التخصصات.

متطلبات هذا السيناريو:

- تنمية مهارات الطلاب الحياتية وإدراجها في البرامج الاكاديمية بغية تنمية شخصية الطالب المؤهلة لمواجهة التحديات الحياتية وتمكينه من التعامل بإيجابية مع المتغيرات السريعة.
- توظيف التكنولوجيا والتعلم الرقمي ليكون رافداً مهماً للجامعات في إكساب الطلاب المعارف النظرية المتعلقة بعلوم اللغة والأدب والفنون.
- ترسيخ ثقافة الابتكار ورعاية المواهب الأدبية والفنية والعمل على تنميتها لدى الطلاب في كافة التخصصات التي يلتحقون لها.

- تعزيز ثقافة البحث العلمي الذي يعد من أحد أهم أركان التطوير في منظومة التنمية المجتمعية، وأهم وظائف الجامعة ومن أهم المهارات التي يجب العمل على إكسابها للطلاب بحيث يتم تشجيعهم على إجراء بحوث بأعلى المعايير ومعالجة مشكلات المجتمع.

وبعد استعراض السيناريوهات الثلاث السابقة يمكن القول بترجيح السيناريو الأول والثاني مع العمل على المواءمة بين السيناريوهات الثلاثة؛ لاسيما الأول والثاني منها بحيث يتم العمل على تطوير الجامعات والاستفادة من برامجها الاكاديمية النظرية من خلال المقترحات في السيناريو الأول، مع تقديم وإدخال برامج أكاديمية جديدة تتناسب مع ما ورد في السيناريو الثاني، بحيث يتم تلافي السلبيات التي تعاني منها التخصصات النظرية في الوقت الحالي، ومعالجة التحديات وتحقيق رؤية المملكة 2030، أما فيما يتعلق بالسيناريو الثالث فقد يكون من الصعب جداً إلغاء جميع التخصصات النظرية نظراً لأهميتها ودورها المحوري في المجتمع في حال تم تطويرها والتركيز على ربطها بالمجتمع واحتياجاته وتطوراته المتسارعة؛ التي من شأنها أن تعود به إلى السيناريو الثاني.

التوصيات

- تبني المواءمة بين السيناريو الأول والثاني فيما يتعلق بتطوير التخصصات النظرية في الجامعات السعودية بما يسهم في تحقيق رؤية المملكة 2030.
- العمل على ربط كافة برامج الجامعات الأكاديمية بالمجتمع وبسوق العمل من خلال إقامة شراكات بينها.
- تبني خطة تطوير مستمرة من قبل الجامعات بهدف التحسين المستمر لكل عناصر العملية التعليمية فيها بما فيها البرامج والبنية التحتية والأهداف وطرق التدريس والتكنولوجيا المساندة.
- اعتماد معايير جودة عالمية لتقويم التخصصات النظرية تشمل معارف ومهارات الخريجين بعد تخرجهم ومدى الاستفادة منها في سوق العمل وتنمية المجتمع.

المقترحات

- إجراء دراسة تتناول آراء عينات مختلفة من المجتمع بسيناريوهات تطوير التخصصات النظرية بحيث تشمل العينات: الطلاب، وأولياء الأمور، أعضاء هيئة التدريس.
- إجراء دراسة تتناول إعداد رؤية مستقبلية لتطوير التخصصات العلمية والنظرية في الجامعات السابقة في ضوء رؤية المملكة 2030.

مراجع الدراسة:

إسماعيل، علي؛ وجدعون، بيار؛ وغمراوي، نورما. (2009). تطوير وتحديث خطط وبرامج التعليم العالي لمواكبة حاجات المجتمع. **المؤتمر الثاني عشر للوزراء المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي**. 6-10 ديسمبر 2009م، 1-36.

بكار، ياسر. (2020). **ما هي التخصصات الجامعية والدبلومات التي تتوافق مع رؤية المملكة 2030؟ اكتشاف اختر مسارك**، د ط.

الجامعة الإسلامية، الموقع الإلكتروني. تم استرجاعه بتاريخ 2022/6/30م من https://www.iu.edu.sa/

جامعة الملك سعود، **الموقع الإلكتروني**. تم استرجاعه بتاريخ 2022/6/30م من https://www.ksu.edu.sa/ar/colleges

جامعة الملك عبدالعزيز، **الموقع الإلكتروني**. تم استرجاعه بتاريخ 2022/6/30م من https://www.kau.edu.sa/Home.aspx

الحقيل، سليمان. (2003م). **نظام وسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية** 15. مطابع الحميضي: الرياض.

الخليوي، لينا بنت سليمان علي. (2020م). المواءمة بين مخرجات المجتمع وسوق العمل في المملكة العربية السعودية: كلية المجتمع في حفر الباطن أنموذجاً. **مجلة البلقاء للبحوث والدراسات**: جامعة عمان الأهلية – عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي، 23(عدد خاص)، 21 – 33.

دمنهوري، هند محمد شيخ. (2013م). أسباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل السعودي. **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز** – الاقتصاد والإدارة: جامعة الملك عبد العزيز، 27(1)، 169- 225.

رؤية المملكة 2030، تم استرجاعه بتاريخ 2022/6/30م من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.pdf

الرويلي، نواف. (2014). واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس دراسة ميدانية. **مجلة جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية**، 1(1)، 95-120.

الرويلي، نواف. (2017). مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية. **المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي**. 10(29). 79- 112.

زقاوة، أحمد. (2017). البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل. **مجلة التنمية البشرية**. جامعة وهران (7). مارس. 159- 189.

العازمي، رفعه؛ ويوسف، أنوار؛ والرشيدي، غازي. (2021). التحديات التي تواجه التعليم العالي في عصر الثورة الصناعية الرابعة. **مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية**. جامعة سكاريا بتركيا ومركز البحث وتطوير الموارد البشرية في عمان، 4 (4). 39- 69.

عبد الحي، وليد. (2007م). **مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي**. ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبو ظبي.

العتيبي، منير بن مطني. (2010م). مدى ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي: دراسات تحليلية. **المجلة التربوية**: جامعة الكويت – مجلس النشر العلمي، 24(94)، 251 - 288.

الملثم، نجاة أحمد مصطفى، والبصري، ليلى صالح حجي. (2016م). تخصصات التعليم العالي وسوق العمل بالمملكة العربية السعودية وتحديات الخريج: دراسة حالة بالمنطقة الشرقية. **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**: *مركز جيل البحث العلمي*، ع(26)، 133 - 149.

منظمة العمل الدولية. (2020). **المبادرة المئوية حول مستقبل العمل سلسلة الأوراق التحليلية**، بيروت.

هيئة الخبراء بمجلس الوزراء (1415هـ). **نظام مجلس التعليم العالي والجامعات**، المملكة العربية السعودية.

الورثان، عدنان بن أحمد بن راشد. (2019م). تقييم مخرجات التعليم الجامعي وفق متطلبات سوق العمل: دراسة حالة لتخصصات التربية الخاصة، علم النفس واللغة العربية بكليات التربية بجامعة شقراء. **الثقافة والتنمية: جمعية الثقافة من أجل التنمية**، 20(143)، 247 - 284.

وزارة التربية والتعليم (1416هـ). **وثيقة سياسة التعليم في المملكة**. اللجنة العليا لسياسة التعليم.

وزارة التعليم. (2020م). **التصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات العلمية** 1441-2020.

وزارة التعليم، **الموقع الإلكتروني**. تم استرجاعه بتاريخ 2022/6/30م، من https://www.moe.gov.sa/ar/mediacenter/MOEnews/Pages/qsclassification.aspx

اليامي، هادية بنت علي بن محمد. (2018م). رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في المملكة العربية السعودية في ضـــوء رؤية المملكة 2030. **مجلة العلوم التربوية والنفســـية**: *المركز القومي للبحوث غزة*، 2(26)، 32 - 49.

Nakhleh, W. A., & Hanini, M. (2022). The relationship between the competencies of graduates of higher education and the needs of the Palestinian labour market. *International Journal of Instruction*, *15*(2), 223-242.

Tri, N. M., Hoang, P. D., & Dung, N. T. (2021). Impact of the industrial revolution 4.0 on higher education in Vietnam: challenges and opportunities. *Linguistics and Culture Review*, *5*(S3), 1-15.